Arabian Gulf Journal of Humanities and Social Studies

ISSN: 3080-4086

الإصدار السادس - العدد السادس عشر || تاريخ الإصدار 2026-07-20

دور مؤسسة الزكاة في التنمية والتمكين الاجتماعي والاقتصادي في فلسطين

The Role of the Zakat Institution in Social and Economic Development and Empowerment in Palestine

د. ناصر يعقوب ياسين أبو السعود[1]

Dr. Nasser yacoub Abu Al Soud

أستاذ مساعد في جامعة القدس– دائرة الاقتصاد والتمويل الإسلامي

د. ديمة مروان النشاشيبي[2]

Dr. Dima Marwan Al Nashashibi.

أستاذة مساعدة في جامعة القدس– دائرة الاقتصاد والتمويل الإسلامي

DOI: https://doi.org/10.64355/agjhss61624

مجلة خليج العرب للدراسات الإنسانية والاجتماعية || هذه المقالة مفتوحة المصدر موزعة بموجب شروط وأحكام ترخيص مؤسسة المشاع الإبداعي(CC BY-NC-SA)

الملخص:
تناولت هذه الدراسة دور مؤسسة الزكاة في التنمية والتمكين الاجتماعي والاقتصادي في فلسطين، في ظل الظروف السياسية والاقتصادية المعقدة الناتجة عن الاحتلال الإسرائيلي، وما أفرزه من ارتفاع في معدلات الفقر والبطالة والتبعية الاقتصادية. وانطلقت الدراسة من اعتبار الزكاة أداةً اقتصادية وتنموية تتجاوز المفهوم التقليدي للمساعدات والإحسان الفردي، لتؤدي دوراً محورياً في تحقيق العدالة الاجتماعية، وإعادة توزيع الثروة، وتعزيز التكافل المجتمعي والصمود الوطني.

وسلطت الدراسة الضوء على التطور التاريخي والمؤسسي للعمل الزكوي في فلسطين منذ إنشاء لجان الزكاة بعد عام 1967م، وصولاً إلى تأسيس صندوق الزكاة الفلسطيني عام 2007م، الذي ساهم في تنظيم عمل اللجان ضمن إطار قانوني وإداري أكثر كفاءة. كما أوضحت الدراسة أن مؤسسات الزكاة لم تعد تقتصر على تقديم المساعدات النقدية والإغاثية، بل اتجهت نحو تبني سياسات "التمكين الاقتصادي" والتنمية المستدامة من خلال تمويل المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، ودعم التعليم والصحة، ورعاية الأيتام والأسر الفقيرة.

وفي الجانب الاجتماعي، بينت الدراسة أن لجان الزكاة أسهمت في بناء شبكات حماية اجتماعية موازية، عبر إنشاء المدارس والمراكز الصحية وصناديق المرضى وبرامج كفالة الأيتام، الأمر الذي ساعد في التخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الاحتلال، وعزز من التماسك المجتمعي والاستقرار الأسري.

أما في الجانب الاقتصادي، فقد أكدت الدراسة أن أموال الزكاة لعبت دوراً مهماً في تحفيز الطلب الكلي داخل الاقتصاد الفلسطيني، والمساهمة في خلق فرص عمل من خلال المشاريع الإنتاجية والتمويل التنموي، خاصة في القطاعات الزراعية والحرفية والتجارية. كما تناولت الدراسة مفهوم "اقتصاد الصمود"، موضحة أن الزكاة تمثل رأس مال وطنياً مستقلاً يمكن أن يسهم في تقليل التبعية للتمويل الخارجي المشروط، وتعزيز قدرة المجتمع الفلسطيني على الصمود في مواجهة الأزمات.

ورغم هذه الأدوار الإيجابية، أشارت الدراسة إلى وجود تحديات ومعوقات تحد من فعالية التنمية الاقتصادية الزكوية، من أبرزها القيود الإسرائيلية، وارتفاع حجم الاحتياجات الإغاثية الطارئة، وضعف برامج التدريب والتأهيل للمستفيدين، إضافة إلى غياب التنسيق الكامل بين المؤسسات الزكوية والجهات الاجتماعية المختلفة.

وخلصت الدراسة إلى أن مؤسسة الزكاة في فلسطين تمثل أحد أهم أدوات التنمية والحماية الاجتماعية والاقتصادية، إلا أن تطوير دورها التنموي يتطلب الانتقال بصورة أوسع من الإغاثة الاستهلاكية إلى التمكين الإنتاجي المستدام، من خلال تعزيز الاستثمار في المشاريع الصغيرة، وتطوير نظم الحوكمة والتنسيق، وربط برامج الزكاة بالتدريب المهني والتنمية المستدامة، بما يسهم في بناء اقتصاد فلسطيني أكثر قدرة على الصمود والاستقلالية.

الكلمات المفتاحية: مؤسسة الزكاة، التنمية الاجتماعية، التنمية الاقتصادية، التمكين الاجتماعي.

Abstract:

This study examines the role of the Zakat institution in socio-economic development and empowerment in Palestine, in light of the complex political and economic conditions resulting from the Israeli occupation, which have led to soaring rates of poverty, unemployment, and economic dependency. The study proceeds from the premise that Zakat is an economic and developmental tool that transcends the traditional concept of individual charity and relief, playing a pivotal role in achieving social justice, redistributing wealth, and enhancing social solidarity and national resilience (*Sumud*).

The study highlights the historical and institutional evolution of Zakat work in Palestine, from the establishment of Zakat Committees post-1967 to the founding of the Palestinian Zakat Fund in 2007, which contributed to organizing these committees within a more efficient legal and administrative framework. Furthermore, the study illustrates that Zakat institutions are no longer confined to providing cash and relief assistance; rather, they have shifted towards adopting policies of "economic empowerment" and sustainable development by financing micro and small enterprises, supporting health and education sectors, and caring for orphans and impoverished families.

On the social level, the study demonstrates that Zakat committees have contributed to building parallel social safety nets through the establishment of schools, health centers, patient funds, and orphan sponsorship programs. This has significantly helped alleviate the socio-economic impacts of the occupation while fostering social cohesion and family stability.

Economically, the study confirms that Zakat funds have played a substantial role in stimulating aggregate demand within the Palestinian economy and contributing to job creation via productive projects and developmental financing, particularly in the agricultural, artisanal, and commercial sectors. The study also addresses the concept of the "Economy of Resilience" (*Economy of Sumud*), explaining that Zakat represents an independent national capital that can reduce reliance on conditional foreign aid and bolster the Palestinian society's capacity to withstand crises.

Despite these positive contributions, the study points out several challenges and obstacles that hinder the effectiveness of Zakat-driven economic development. Prominent among these are Israeli restrictions, the overwhelming volume of emergency relief needs, inadequate training and rehabilitation programs for beneficiaries, and the lack of comprehensive coordination among Zakat institutions and various social entities.

The study concludes that the Zakat institution in Palestine stands as one of the most vital tools for socio-economic development and social protection. However, advancing its developmental role requires a broader transition from consumption-based relief to sustainable productive empowerment. This can be achieved by boosting investments in small enterprises, upgrading governance and coordination systems, and integrating Zakat programs with vocational training and sustainable development goals, thereby contributing to building a more resilient and independent Palestinian economy.

Keywords: Zakat Institution, Social Development, Economic Development, Social Empowerment.

المقدمة

تُعدّ الزكاة ركيزةً محورية من ركائز النظام الاقتصادي الإسلامي، وأداةً مالية واجتماعية ذات أبعاد تنموية تتجاوز المفهوم التقليدي للإحسان الفردي أو المساعدات المؤقتة، لتشكّل إحدى أهم الآليات الهادفة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، وإعادة توزيع الثروة، وتعزيز التكافل والاستقرار الاقتصادي داخل المجتمع. فالزكاة في التصور الإسلامي ليست مجرد عبادة مالية، بل تمثل نظاماً اقتصادياً متكاملاً يسهم في معالجة الاختلالات الاجتماعية والحد من الفقر والبطالة، من خلال توجيه الموارد نحو الفئات الأكثر احتياجاً، وتحفيز النشاط الاقتصادي والإنتاجي.

في فلسطين تكتسب مؤسسة الزكاة أهمية استثنائية ومضاعفة، نظراً للواقع السياسي والاقتصادي المعقد الناتج عن الاحتلال الإسرائيلي، وما ترتب عليه من تشوهات هيكلية في الاقتصاد الفلسطيني، تمثلت في ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وضعف القدرة الإنتاجية، وتراجع فرص الاستثمار والتنمية المستدامة. كما أدت القيود الإسرائيلية على الحركة والتجارة والسيطرة على الموارد إلى تعميق الاعتماد على المساعدات الخارجية، الأمر الذي جعل من مؤسسات الزكاة والعمل الخيري أحد أهم أدوات الحماية الاجتماعية للفئات الفقيرة والمهمشة.

وقد تطور العمل المؤسسي للزكاة في فلسطين بصورة ملحوظة منذ إنشاء لجان الزكاة بعد عام 1967م، حيث بدأت هذه اللجان كجهود أهلية تطوعية تهدف إلى تقديم المساعدات الإغاثية للفقراء والأسر المتضررة من الاحتلال والظروف الاقتصادية الصعبة. ومع مرور الوقت، شهد هذا العمل تحولاً تدريجياً نحو المأسسة والتنظيم القانوني والإداري، وصولاً إلى إنشاء "صندوق الزكاة الفلسطيني" التابع لوزارة الأوقاف الفلسطينية في العام 2007م، الذي تولى الإشراف على لجان الزكاة المركزية والفرعية وتنظيم عملها ضمن إطار مؤسسي أكثر شمولاً وكفاءة.

ولم يعد دور مؤسسات الزكاة في فلسطين مقتصراً على توزيع المساعدات النقدية أو الغذائية الطارئة، بل توسع ليشمل تبني سياسات "التمكين الاقتصادي (Economic Empowerment) "والتنمية الاجتماعية المستدامة، من خلال تنفيذ مشاريع إنتاجية صغيرة، وبرامج تدريب وتأهيل مهني، ودعم الطلبة والأسر المحتاجة، وتمويل المبادرات المجتمعية التي تساعد الأفراد على الانتقال من حالة الاعتماد على المساعدات إلى حالة

الإنتاج والاكتفاء الذاتي. ويعكس هذا التحول فهماً معاصراً لوظيفة الزكاة باعتبارها أداة تنموية تسعى إلى بناء الإنسان وتعزيز قدرته على المشاركة الاقتصادية الفاعلة، بدلاً من الاقتصار على معالجة الاحتياجات الآنية فقط.

كما لعبت لجان الزكاة دوراً مهماً في تعزيز الصمود المجتمعي الفلسطيني، خاصة في أوقات الأزمات والحروب والتصعيدات العسكرية، من خلال توفير شبكات دعم اجتماعي للفئات الأكثر هشاشة، والمساهمة في تخفيف الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الاحتلال. وقد ساعد هذا الدور في تعزيز التماسك الاجتماعي والحفاظ على الحد الأدنى من الاستقرار المعيشي في ظل التحديات المستمرة التي يواجهها المجتمع الفلسطيني.

ومن هذا المنطلق، يمكن النظر إلى مؤسسة الزكاة في فلسطين باعتبارها إحدى الأدوات الوطنية ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي، التي لا تقتصر وظيفتها على العمل الخيري التقليدي، بل تمتد لتشمل المساهمة في تحقيق التنمية، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وتقوية قدرة المجتمع الفلسطيني على الصمود والاستمرار في مواجهة الأزمات الاقتصادية والسياسية المتلاحقة.

مشكلة الدراسة

يعاني المجتمع الفلسطيني من تحديات اقتصادية قاهرة تتمثل في محدودية الموارد، والتبعية الاقتصادية للاحتلال، وارتفاع معدلات الفقر التي وصلت إلى نسب مقلقة في الضفة الغربية وقطاع غزة. ورغم التدفق المستمر لأموال الزكاة وتعدد لجانها، تبرز إشكالية تتمحور حول مدى قدرة هذه الأموال واللجان على إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية ومستدامة، وعدم الاكتفاء بالدور الإغاثي الاستهلاكي. وعليه، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي :**ما هو دور مؤسسة الزكاة (ممثلة بصندوق الزكاة ولجان الزكاة المركزية) في تحقيق التنمية والتمكين الاجتماعي والاقتصادي للفئات المهمشة في فلسطين؟**

أهمية الدراسة

1. **الأهمية العلمية :**تنبع من إثراء المكتبة الاقتصادية الإسلامية والعربية بدراسة تطبيقية تسلط الضوء على فاعلية الزكاة كأداة للتمويل التنموي في مناطق النزاع والاحتلال.
2. **الأهمية العملية :**تزويد صناع القرار في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية وإدارات لجان الزكاة في فلسطين بتقييم علمي لمسارهم التنموي، وتوجيه أنظارهم نحو أهمية الاستثمار في المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر كبديل عن المساعدات النقدية المباشرة التي تُستنزف في الاستهلاك.

أهداف الدراسة

1. تسليط الضوء على الإطار المؤسسي للزكاة في فلسطين وتطوره التاريخي.
2. تقييم الدور التنموي الاجتماعي للزكاة (التعليم، الصحة، كفالة الأيتام)
3. بيان أثر أموال الزكاة في تحقيق التمكين الاقتصادي وتقليل معدلات الفقر والبطالة من خلال تمويل المشاريع الإنتاجية.
4. تقديم توصيات تسهم في تفعيل دور مؤسسات الزكاة الفلسطينية في التنمية المستدامة.

منهج البحث

تعتمد الدراسة المنهج الوصفي من خلال الحديث عن مؤسسة الزكاة ودورها في التنمية المجتمعية والاقتصادية في فلسطين، واهتمامها بالجانب الصحي والتعليمي، وذلك بالعودة إلى الدراسات ذات العلاقة.

خطة البحث

المبحث الأول: مؤسسة الزكاة والتنمية الاجتماعية في فلسطين

المطلب الأول: التأصيل النظري للتنمية الاجتماعية عبر مؤسسة الزكاة

المطلب الثاني: التنمية الصحية والرعاية الطبية كمدخل للحماية الاجتماعية

الفرع الأول: البنية التحتية الصحية والمأسسة الطبية
الفرع الثاني: صناديق المرضى وتوفير الأدوية للأمراض المزمنة
المطلب الثالث: التنمية التعليمية وبناء رأس المال البشري
الفرع الأول: التعليم الأساسي والثانوي
الفرع الثاني: التعليم العالي وصندوق الطالب الجامعي
المطلب الرابع: الرعاية الأسرية الشاملة وكفالة الأيتام
الفرع الأول: التحول من الكفالة النقدية إلى الكفالة التنموية الشاملة
الفرع الثاني: التمكين الاجتماعي والنفسي للأرامل (المرأة المعيلة)
المطلب الخامس: التدخلات الطارئة وتعزيز التماسك الاجتماعي
الفرع الأول: صمام الأمان المجتمعي
الفرع الثاني: تقليص الفوارق الطبقية والحقد المجتمعي
المبحث الثاني: مؤسسة الزكاة والتنمية الاقتصادية (التمكين الاقتصادي) في فلسطين
المطلب الأول: الأثر الاقتصادي الكلي للزكاة في الاقتصاد الفلسطيني
الفرع الأول: تحفيز الطلب الكلي(Aggregate Demand)
الفرع الثاني: مضاعف الاستثمار والتوظيف
المطلب الثاني: استراتيجية "التمكين الاقتصادي" وتمويل المشاريع المتناهية الصغر
الفرع الأول: التمكين في القطاع الزراعي والحيواني
الفرع الثاني: التمكين في القطاع الحرفي والمهني
الفرع الثالث: التمكين التجاري وتجارة التجزئة
المطلب الثالث: دور الزكاة في بناء "اقتصاد الصمود(Resistance Economy) "
الفرع الأول: رأس المال السيادي النقي ومواجهة التمويل المشروط
الفرع الثاني: تثبيت المواطن ومواجهة التبعية الاقتصادية
المطلب الرابع: المعوقات والتحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية الزكوية في فلسطين
خاتمة وتوصيات

المبحث الأول: مؤسسة الزكاة والتنمية الاجتماعية في فلسطين

لا يقتصر مفهوم التنمية الاجتماعية في الفكر الإسلامي على الجانب الخيري المؤقت، بل يتجه نحو تأسيس نظام اجتماعي متكامل يهدف إلى الارتقاء بمستوى رفاهية الأفراد، وتحسين جودة حياتهم، وتوفير تكافؤ الفرص في الوصول إلى الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة. وفي السياق الفلسطيني، تأخذ التنمية الاجتماعية طابعاً معقداً؛ فالمجتمع الفلسطيني يرزح تحت احتلال طويل الأمد أدى إلى تمزيق النسيج الجغرافي، وإضعاف قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على توفير شبكات حماية اجتماعية قوية، فضلاً عن التراجع المستمر في خدمات وكالة الغوث (الأونروا)

في خضم هذه الفجوة الهائلة، نهضت لجان الزكاة وصندوق الزكاة الفلسطيني لتعمل كـ "وزارة شؤون اجتماعية موازية"، معتمدة على التبرعات المحلية وأموال الزكاة والصدقات الجارية لبناء مؤسسات اجتماعية مستدامة.

المطلب الأول: التأصيل النظري للتنمية الاجتماعية عبر مؤسسة الزكاة

تستمدّ التنمية الاجتماعية في الفكر الإسلامي أسسها من مبدأ "التكافل الاجتماعي" الذي يقوم على ترابط أفراد المجتمع وتحمّلهم المسؤولية الجماعية تجاه الفئات الضعيفة والمحتاجة، إلى جانب ارتباطها الوثيق بحفظ "المقاصد الكلية للشريعة الإسلامية" المتمثلة في حفظ الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال. ومن هذا المنطلق، لا تُعدّ الزكاة مجرد صدقة تطوعية أو عمل إحساني مؤقت، بل تمثل نظاماً اقتصادياً واجتماعياً متكاملاً يهدف إلى إعادة توزيع الثروة، وتقليل الفوارق الطبقية، وتحقيق التوازن والاستقرار داخل المجتمع الإسلامي. وقد أكد القرضاوي (1999، ص 640) أن الزكاة "حق معلوم" للفقراء والمحتاجين، وليست منّة من الأغنياء، إذ تسعى إلى معالجة الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية، وتوفير حد الكفاية للفئات المهمشة، بما يعزز العدالة الاجتماعية ويمنع تركز الثروة في يد فئة محدودة من المجتمع.

واكتسب هذا المفهوم في فلسطين بعداً أكثر عمقاً وتعقيداً بفعل الظروف السياسية والاقتصادية الناتجة عن الاحتلال الإسرائيلي، وما ترتب عليها من ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وضعف قدرة المؤسسات الرسمية على توفير شبكات حماية اجتماعية شاملة. وفي ظل هذه التحديات، برزت لجان الزكاة وصندوق الزكاة الفلسطيني بوصفها إحدى أهم مؤسسات الحماية الاجتماعية والتنمية المجتمعية، حيث انتقلت بالعمل الزكوي من الإطار التقليدي القائم على المساعدات الفردية والعشوائية إلى إطار مؤسسي منظم يعتمد التخطيط والإدارة الحديثة.

وقد أوضح الفيومي (2019، ص 45) أن العمل الزكوي في فلسطين شهد تطوراً ملحوظاً خلال العقود الأخيرة، إذ أصبحت مؤسسات الزكاة تمتلك قواعد بيانات دقيقة للفئات المستفيدة، وتتبنى آليات إدارية وتنظيمية أكثر كفاءة وشفافية، الأمر الذي ساعدها على توجيه الموارد بصورة أكثر فاعلية وعدالة. كما لم يعد دور هذه المؤسسات مقتصراً على توزيع المساعدات النقدية أو الطرود الغذائية، بل توسع ليشمل إدارة مؤسسات تعليمية وصحية وخدماتية كبرى، مثل المدارس والمراكز الطبية والمستشفيات ودور الأيتام، بما يسهم في بناء بنية تحتية اجتماعية مستدامة قادرة على الصمود أمام الأزمات الاقتصادية وتقلبات التمويل الخارجي.

ويعكس هذا التحول فهماً معاصراً لوظيفة الزكاة باعتبارها أداة تنموية طويلة الأمد، تهدف إلى بناء الإنسان وتمكينه اجتماعياً واقتصادياً، بدلاً من الاكتفاء بتلبية الاحتياجات الآنية فقط. كما أسهمت هذه المؤسسات في تعزيز قيم التضامن والتماسك الاجتماعي داخل المجتمع الفلسطيني، من خلال توفير شبكات أمان اجتماعي للفئات الأكثر هشاشة، الأمر الذي ساعد في الحد من آثار الفقر والتهميش، وتعزيز صمود المجتمع الفلسطيني في مواجهة الضغوط السياسية والاقتصادية المتواصلة.

المطلب الثاني: التنمية الصحية والرعاية الطبية كمدخل للحماية الاجتماعية

ازدادت حدة هذه الأزمة الصحية بسبب القيود الإسرائيلية المفروضة على القطاع الصحي الفلسطيني، سواء من خلال التحكم في حركة المرضى والتحويلات الطبية، أو عرقلة إدخال الأجهزة والأدوية، إضافة إلى الأضرار المتكررة التي تلحق بالبنية التحتية الصحية نتيجة الاجتياحات والحروب، لا سيما في قطاع غزة. وفي ظل هذا الواقع، أدركت لجان الزكاة وصندوق الزكاة الفلسطيني منذ وقت مبكر أن التنمية الاجتماعية الحقيقية لا يمكن أن تتحقق من خلال المساعدات النقدية المؤقتة فقط، بل تتطلب بناء مؤسسات صحية قادرة على توفير خدمات علاجية مستدامة للفئات الفقيرة والمهمشة.

ومن هنا برز مفهوم "المأسسة الصحية" كأحد أهم أدوار العمل الزكوي في فلسطين، حيث انتقلت لجان الزكاة من مجرد دفع تكاليف العلاج الفردي أو تقديم المساعدات الطبية الطارئة إلى إنشاء وإدارة مراكز صحية ومستوصفات ومؤسسات علاجية متخصصة. وقد ساهم هذا التوجه في تخفيف العبء عن المستشفيات الحكومية التي تعاني من نقص الموارد والأدوية، كما أتاح للفقراء إمكانية الحصول على خدمات صحية مجانية أو منخفضة التكلفة.

وتشير العديد من الدراسات إلى أن مؤسسات الزكاة الفلسطينية لعبت دوراً محورياً في دعم البنية الصحية المحلية، سواء من خلال إنشاء العيادات والمراكز الطبية، أو عبر تمويل صناديق المرضى، وتوفير الأدوية للأمراض المزمنة، وتنظيم الأيام الطبية المجانية في القرى والمخيمات والمناطق

المهمشة. كما ساعدت هذه الجهود في تحسين مستوى الرعاية الصحية الأولية، والحد من تفاقم الأمراض الناتجة عن الفقر وسوء التغذية وضعف الوصول إلى الخدمات الطبية.

ولا يقتصر أثر "المأسسة الصحية" على الجانب العلاجي فقط، بل يمتد ليشمل أبعاداً تنموية واجتماعية أوسع؛ إذ يسهم تحسين الوضع الصحي للأفراد في تعزيز قدرتهم على العمل والإنتاج، ويقلل من معدلات التعطل الاقتصادي داخل الأسرة، ويحافظ على الاستقرار الاجتماعي والنفسي للأسر الفقيرة. كما أن توفير العلاج المجاني أو المدعوم يحمي الأسر من الوقوع في دوامة الديون والفقر المزمن، ويعزز من قدرة المجتمع الفلسطيني على الصمود في مواجهة الأزمات الصحية والاقتصادية المتلاحقة.

الفرع الأول: البنية التحتية الصحية والمأسسة الطبية

تجاوزت لجان الزكاة سياسة "دفع فاتورة العلاج" إلى سياسة "توطين الخدمة الطبية". حيث يذكر (العمري، 2010، ص 142) أنّ لجان الزكاة في الضفة الغربية أسست مراكز طبية وصروحاً استشفائية ضخمة. ومن أبرز الأمثلة: مستشفى الرازي التابع للجنة زكاة جنين والذي تطور ليضم غرف عمليات حديثة، والمستوصفات التابعة لـ "جمعية التضامن الخيرية" (لجنة زكاة نابلس)، ومراكز لجنة زكاة الخليل. هذا البناء المؤسسي يخفف العبء الملقى على كاهل المستشفيات الحكومية التي تعاني من نقص متكرر في الأدوية. إن توفير العلاج المجاني للفقراء يحمي الأسر من بيع ممتلكاتها لتغطية نفقات العلاج، ويعيد تأهيل الأفراد المهمشين بدنياً ليكونوا فاعلين في سوق العمل (عماوي، 2008، ص 88)

الفرع الثاني: صناديق المرضى وتوفير الأدوية للأمراض المزمنة

بسبب الارتفاع الباهظ لأسعار الأدوية غير المتوفرة في التأمين الحكومي (كأدوية السرطان، غسيل الكلى، والأمراض المناعية)، أنشأت لجان الزكاة "صناديق رعاية المرضى".

وتشير دراسة (الفيومي، 2019، ص 78) إلى أن هذه الصناديق أنقذت مئات الحالات من موت محقق في قطاع غزة والضفة الغربية. كما تنظم اللجان "أياماً طبية مجانية" في القرى والمخيمات، مما يساهم في رفع مستوى الصحة العامة وتقليل معدلات الوفيات.

المطلب الثالث: التنمية التعليمية وبناء رأس المال البشري

التعليم هو الأداة الأقوى للحراك الاجتماعي وكسر حلقة الفقر المتوارث. وفي فلسطين، يُعد "رأس المال البشري" المورد الاستراتيجي الأهم. وقد خصصت مؤسسات الزكاة جزءاً كبيراً من إيراداتها لدعم قطاع التعليم.

الفرع الأول: التعليم الأساسي والثانوي

أدركت لجان الزكاة في فلسطين منذ وقت مبكر أن الفقر لا يهدد المستوى المعيشي للأسر فقط، بل يمتد أثره ليطال مستقبل الأجيال القادمة من خلال حرمان الأطفال من حقهم في التعليم، أو دفعهم إلى التسرب المدرسي والانخراط المبكر في سوق العمل لمساعدة أسرهم على مواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة. وتزداد خطورة هذه الظاهرة في المجتمع الفلسطيني بفعل الاحتلال الإسرائيلي وما يرافقه من ارتفاع معدلات البطالة والفقر، وتكرار الأزمات السياسية والاقتصادية، الأمر الذي يجعل الأطفال الأيتام وأبناء الأسر الفقيرة من أكثر الفئات عرضة للحرمان التعليمي والتهميش الاجتماعي.

وانطلاقاً من إدراكها لأهمية التعليم بوصفه أداة أساسية للحراك الاجتماعي والتنمية وبناء رأس المال البشري، تبنت لجان الزكاة رؤية تنموية تقوم على الاستثمار في الإنسان الفلسطيني، باعتبار أن التعليم يمثل الوسيلة الأكثر فاعلية لكسر دائرة الفقر والتبعية الاقتصادية. ولهذا، لم تكتفِ مؤسسات الزكاة بتقديم المساعدات المدرسية التقليدية، كالحقيبة المدرسية أو الرسوم الدراسية، بل اتجهت نحو إنشاء وإدارة سلسلة من المدارس الإسلامية النموذجية والمؤسسات التعليمية التي توفر بيئة تعليمية متكاملة تجمع بين الجودة الأكاديمية والرعاية الاجتماعية والتربية الأخلاقية.

ويؤكد شبانة (2018، ص57) أن هذه المدارس استطاعت أن تنافس العديد من المدارس الخاصة من حيث جودة التعليم، وكفاءة الكوادر التعليمية، وتوفر المرافق والخدمات التعليمية الحديثة، رغم اعتمادها بصورة أساسية على أموال الزكاة والتبرعات المجتمعية. كما خصصت هذه المدارس نسباً تتراوح بين 20-30% من مقاعدها الدراسية مجاناً للأيتام وأبناء الأسر الفقيرة، الأمر الذي أتاح لهذه الفئات فرصة الوصول إلى تعليم نوعي كان من الصعب الحصول عليه في ظل الظروف الاقتصادية القاسية.

ولا يقتصر أثر هذه المدارس على توفير التعليم الأكاديمي فقط، بل يمتد ليشمل بناء الشخصية الوطنية والأخلاقية للطلبة، من خلال غرس قيم التكافل والانتماء والالتزام المجتمعي. كما تسهم هذه المؤسسات في خلق بيئة تعليمية مستقرة للأطفال الذين يعانون من ظروف أسرية أو نفسية صعبة، خاصة الأيتام وأبناء الأسر المتضررة من الاحتلال والحروب. وقد أشار الفيومي (2019، ص 84) إلى أن مؤسسات الزكاة في فلسطين لعبت دوراً محورياً في حماية آلاف الطلبة من التسرب المدرسي، عبر تقديم الدعم المالي والتعليمي والاجتماعي، الأمر الذي انعكس إيجاباً على مستويات التحصيل العلمي والاستقرار الأسري.

الفرع الثاني: التعليم العالي وصندوق الطالب الجامعي

تمثل الرسوم الجامعية في فلسطين عبئاً اقتصادياً ثقيلاً وكابوساً دائماً يؤرق الأسر الفلسطينية، خاصة في ظل ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وتراجع مستويات الدخل، واستمرار الأزمات الاقتصادية الناتجة عن الاحتلال الإسرائيلي والحصار والإغلاقات المتكررة. فتكاليف التعليم الجامعي، بما تشمل من رسوم دراسية ومواصلات وكتب وسكن جامعي، تتجاوز قدرة شريحة واسعة من الأسر، الأمر الذي يهدد مستقبل آلاف الطلبة سنوياً، ويدفع كثيراً منهم إلى تأجيل الدراسة أو الانسحاب من الجامعات بسبب العجز عن تسديد الرسوم. كما أن تراكم الديون الجامعية وحجز الشهادات الأكاديمية بات يشكل أزمة اجتماعية واقتصادية حقيقية، تحرم الخريجين من دخول سوق العمل أو استكمال الدراسات العليا، وتزيد من معدلات الإحباط بين فئة الشباب الفلسطيني.

وفي مواجهة هذه الأزمة، برز صندوق الزكاة الفلسطيني ولجان الزكاة باعتبارهما أحد أهم أدوات الدعم التعليمي والحماية الاجتماعية للطلبة الجامعيين، من خلال مشروع "كفالة الطالب الجامعي" الذي يهدف إلى ضمان حق التعليم للفئات الفقيرة والمهمشة، وعدم تحويل الفقر إلى عائق يحرم الشباب من بناء مستقبلهم العلمي والمهني. وقد تطور هذا المشروع ليصبح جزءاً أساسياً من استراتيجية التنمية البشرية التي تتبناها مؤسسات الزكاة، انطلاقاً من إدراكها أن الاستثمار في التعليم يمثل استثماراً مباشراً في رأس المال البشري الفلسطيني، وفي قدرة المجتمع على الصمود والتطور.

وبحسب دراسة خليل (2015، ص 115) في قطاع غزة، فقد ساهمت أموال الزكاة بصورة كبيرة في دفع الرسوم الدراسية لآلاف الطلبة الجامعيين، إضافة إلى تحرير الشهادات الجامعية المحتجزة بسبب الديون المتراكمة، الأمر الذي مكّن الخريجين من الالتحاق بسوق العمل وممارسة تخصصاتهم المهنية. كما ساعد هذا الدعم في حماية شريحة واسعة من الشباب من الوقوع في دائرة البطالة طويلة الأمد أو الانحراف الاجتماعي الناتج عن الإقصاء الاقتصادي واليأس، وحافظ على استمرارية تدفق الكفاءات العلمية والمهنية إلى المجتمع الفلسطيني.

ولا يقتصر دور مؤسسات الزكاة على تسديد الرسوم الدراسية فقط، بل يمتد ليشمل توفير المنح الدراسية، والمساعدات الفصلية، ودعم المستلزمات الجامعية، إضافة إلى تقديم المساندة النفسية والاجتماعية للطلبة المحتاجين. وتشير دراسة الفيومي (2019، ص 83) إلى أن العديد من لجان الزكاة في الضفة الغربية وقطاع غزة خصصت صناديق دائمة لدعم التعليم العالي، انطلاقاً من قناعة بأن التعليم يشكل أداة استراتيجية لمواجهة الفقر والتبعية الاقتصادية. كما أوضح شبانة (2018، ص 59) أن دعم الطلبة الجامعيين يسهم في تقليل معدلات التسرب من الجامعات، ويحافظ على استقرار الأسر الفقيرة التي كانت تضطر أحياناً إلى الاستدانة أو بيع ممتلكاتها لتغطية الرسوم الجامعية لأبنائها.

ومن جانب آخر، يمثل دعم التعليم الجامعي بعداً وطنياً وتنموياً يتجاوز البعد الإغاثي التقليدي، إذ يساعد في إعداد جيل من الكفاءات القادرة على قيادة عملية التنمية الفلسطينية في مختلف المجالات الطبية والهندسية والتربوية والإدارية. ويؤكد عماوي (2008، ص 95) أن الاستثمار في التعليم من خلال أموال الزكاة يسهم في رفع الإنتاجية المجتمعية وتقليل معدلات الفقر مستقبلاً، لأن التعليم يعد من أهم أدوات الحراك الاجتماعي وتحسين مستوى الدخل.

كما ساهمت بعض لجان الزكاة في ربط الدعم التعليمي ببرامج "التمكين الاقتصادي"، من خلال تشجيع الطلبة على الالتحاق بالتخصصات المهنية والتقنية المطلوبة في سوق العمل، وتقديم برامج تدريب وتأهيل للخريجين، بما يعزز فرص التشغيل ويقلل من الاعتماد على المساعدات مستقبلاً. ويعكس هذا التوجه فهماً متقدماً لدور الزكاة باعتبارها أداة لبناء الإنسان الفلسطيني وتمكينه، وليس مجرد وسيلة لتقديم الإعانات المؤقتة.

وبذلك، فإن مشروع "كفالة الطالب الجامعي" يمثل نموذجاً واضحاً لتحول العمل الزكوي في فلسطين من العمل الخيري التقليدي إلى العمل التنموي المستدام، الذي يسعى إلى حماية حق التعليم، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وبناء رأس مال بشري قادر على الإسهام في تنمية المجتمع الفلسطيني وتعزيز صموده في مواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية المستمرة.

المطلب الرابع: الرعاية الأسرية الشاملة وكفالة الأيتام

يتميز المجتمع الفلسطيني بارتفاع نسب الأيتام والأرامل نتيجة للصراع المستمر. وتُعد برامج "كفالة الأيتام" العمود الفقري للتنمية الاجتماعية في صندوق الزكاة الفلسطيني.

الفرع الأول: التحول من الكفالة النقدية إلى الكفالة التنموية الشاملة

شهدت برامج كفالة الأيتام في فلسطين تحولاً نوعياً خلال العقود الأخيرة، حيث انتقلت من النموذج التقليدي القائم على تقديم المساعدات النقدية المباشرة إلى نموذج أكثر شمولاً واستدامة يُعرف بـ "الكفالة التنموية الشاملة". فلم يعد مفهوم كفالة اليتيم يقتصر على تسليم مبلغ مالي شهري للأسرة، بل أصبح يرتكز على بناء منظومة متكاملة للرعاية الاجتماعية والنفسية والتعليمية والصحية، تهدف إلى تنمية شخصية اليتيم وتمكينه من الاندماج الفاعل في المجتمع، وحمايته من الوقوع في دوائر الفقر والتهميش والانحراف الاجتماعي.

وقد جاء هذا التحول نتيجة إدراك مؤسسات الزكاة والجمعيات الخيرية في فلسطين أن معالجة الاحتياجات المادية وحدها لا تكفي لتحقيق الاستقرار الحقيقي لليتيم، خاصة في ظل الظروف السياسية والاجتماعية المعقدة التي يعيشها المجتمع الفلسطيني، وما تتركه الحروب والاعتقالات والفقر من آثار نفسية عميقة على الأطفال والأسر. لذلك، اتجهت لجان الزكاة إلى تبني مفهوم "الرعاية المتكاملة"، الذي ينظر إلى اليتيم باعتباره مشروع إنسان متكامل يحتاج إلى الدعم النفسي والتربوي والاجتماعي إلى جانب الدعم المالي.

وفي هذا السياق، يوضح صيام (2016، ص 93) أن برامج الكفالة الحديثة لم تعد تقتصر على تقديم المخصصات المالية، بل أصبحت تشمل توفير التأمين الصحي، والحقيبة المدرسية، والزي المدرسي، والمساعدات الغذائية، إضافة إلى تغطية رسوم التعليم والمشاركة في الأنشطة الترفيهية والثقافية. كما تقوم مؤسسات الزكاة بتعيين باحثات اجتماعيات ومشرفين تربويين يتابعون أوضاع أسر الأيتام بشكل دوري، من خلال الزيارات المنزلية المستمرة، بهدف تقييم الوضع النفسي والاجتماعي للأطفال، ومتابعة تحصيلهم الدراسي، والتأكد من اندماجهم الطبيعي داخل البيئة المدرسية والمجتمعية.

وتؤدي هذه المتابعة الميدانية دوراً مهماً في الحد من المشكلات السلوكية والانحرافات الاجتماعية التي قد تنتج عن غياب الأب أو المعيل، إذ تسهم في تعويض جزء من الفراغ التربوي والرقابي داخل الأسرة، وتوفر دعماً نفسياً للأطفال الذين يعانون من آثار الفقد أو الصدمات الناتجة عن الاحتلال والحروب. كما تساعد هذه البرامج في اكتشاف المشكلات النفسية أو التعليمية في مراحل مبكرة، مما يسمح بالتدخل السريع لمعالجتها قبل تفاقمها.

ويشير الفيومي (2019، ص 84) إلى أن التحول نحو الكفالة التنموية أسهم في رفع مستوى الاستقرار الاجتماعي للأسر المستفيدة، وساعد في تحسين الأداء التعليمي والنفسي للأيتام مقارنة بالنماذج التقليدية للكفالة النقدية فقط. كما يؤكد شبانة (2018، ص 60) أن دمج الأيتام في الأنشطة التعليمية والثقافية والترفيهية التي تنظمها مؤسسات الزكاة يعزز ثقتهم بأنفسهم ويقلل من شعورهم بالعزلة أو الوصمة الاجتماعية.

ومن جانب آخر، أصبحت مؤسسات الزكاة تنظر إلى الأسرة الحاضنة لليتيم باعتبارها جزءاً أساسياً من عملية التنمية الاجتماعية، لذلك اتجهت بعض البرامج إلى تقديم دعم اقتصادي وتنموي لأسر الأيتام، من خلال تمويل مشاريع صغيرة للأرامل أو توفير دورات تدريب مهني تساعد الأسرة على تحقيق دخل مستدام، الأمر الذي يخفف من اعتمادها الكامل على المساعدات الشهرية. ويرى عماوي (2008، ص 94) أن هذا التوجه يعكس فهماً تنموياً متقدماً لوظيفة الزكاة، يقوم على الانتقال من "إدارة الفقر" إلى "مكافحة الفقر" عبر بناء قدرات الأسرة وتمكينها اقتصادياً واجتماعياً.

كما أن الكفالة التنموية الشاملة تؤدي دوراً وطنياً مهماً في المجتمع الفلسطيني، إذ تسهم في حماية شريحة واسعة من الأطفال من التسرب المدرسي، وعمالة الأطفال، والاستغلال الاجتماعي، في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة. وهي بذلك لا توفر الحماية الفردية للأيتام فحسب، بل تسهم أيضاً في الحفاظ على التماسك المجتمعي والاستقرار الاجتماعي، وتعزز من قدرة المجتمع الفلسطيني.

الفرع الثاني: التمكين الاجتماعي والنفسي للأرامل (المرأة المعيلة)

لا تقتصر عناية مؤسسات الزكاة في فلسطين على الطفل اليتيم وحده، بل تمتد لتشمل الأسرة بأكملها، وفي مقدمتها الأم الأرملة التي تتحمل العبء الأكبر في رعاية الأبناء بعد فقدان المعيل. فقد أدركت لجان الزكاة أن نجاح برامج كفالة الأيتام واستقرارهم النفسي والاجتماعي يرتبط بصورة مباشرة بمدى قدرة الأم على التكيف مع الظروف الجديدة، وقدرتها على إدارة الأسرة وتوفير بيئة مستقرة وآمنة لأطفالها. ومن هذا المنطلق، استحدثت مؤسسات الزكاة برامج متخصصة لرعاية الأرامل وتمكينهن نفسياً واجتماعياً واقتصادياً، باعتبار المرأة المعيلة محوراً أساسياً في الحفاظ على تماسك الأسرة الفلسطينية.

وتشمل هذه البرامج تنظيم دورات في الإرشاد والدعم النفسي لمساعدة الأرامل على تجاوز آثار الصدمة والحزن الناتج عن فقدان الزوج، خاصة في ظل الظروف القاسية التي يفرضها الاحتلال وما يرافقها من استشهاد أو اعتقال أو فقدان المعيل. كما توفر لجان الزكاة جلسات توعية اجتماعية وأسرية تساعد المرأة على التعامل مع الضغوط النفسية والتحديات اليومية، وتمنحها مهارات في تربية الأبناء وإدارة الأزمات الأسرية، بما يسهم في الحد من الآثار النفسية السلبية على الأطفال والأمهات معاً.

إلى جانب ذلك، اتجهت مؤسسات الزكاة إلى تعزيز الاستقلال الاقتصادي للأرامل عبر برامج التوجيه المهني والتدريب الحرفي، مثل دورات الخياطة، وصناعة الأغذية المنزلية، والحرف اليدوية، والإدارة المنزلية، إضافة إلى برامج محو الأمية الرقمية والتسويق الإلكتروني في بعض المناطق. وتهدف هذه البرامج إلى تحويل المرأة من متلقية للمساعدة إلى عنصر منتج وقادر على إعالة أسرته بكرامة، وتقليل اعتمادها المستمر على المساعدات النقدية. ويرى عماوي (2008، ص 92) أن تحصين المرأة الفلسطينية المعيلة لأسرتها يشكل حجر الأساس في حماية النسيج المجتمعي من التفكك، لأن استقرار الأم ينعكس مباشرة على استقرار الأطفال والأسرة والمجتمع ككل.

كما تشير دراسة صيام (2016، ص 97) إلى أن برامج التمكين الاجتماعي للأرامل ساعدت في رفع مستوى الثقة بالنفس لدى النساء المستفيدات، وعززت قدرتهن على اتخاذ القرارات داخل الأسرة، وخففت من مشاعر العجز والتهميش التي تعاني منها كثير من النساء بعد فقدان المعيل. ويؤكد الفيومي (2019، ص 86) أن بعض لجان الزكاة في فلسطين تبنت نموذج "الرعاية الأسرية المتكاملة"، الذي يجمع بين الكفالة المالية، والدعم النفسي، والتأهيل المهني، والمتابعة الاجتماعية المستمرة، بهدف بناء أسرة قادرة على الصمود اقتصادياً واجتماعياً.

تكتسب هذه البرامج في فلسطين بعداً وطنياً وإنسانياً مضاعفاً، نظراً لارتفاع أعداد الأرامل والأسر التي فقدت معيلها بسبب الحروب والاعتداءات الإسرائيلية والأوضاع الاقتصادية الصعبة. لذلك، فإن دعم المرأة المعيلة لا يمثل مجرد تدخل اجتماعي محدود، بل يُعد استثماراً مباشراً في حماية المجتمع الفلسطيني من التفكك والفقر والانحراف، وتعزيز قدرته على الصمود والاستمرار. كما تسهم هذه الجهود في ترسيخ قيم التكافل الاجتماعي، وإعادة دمج الأرامل وأبنائهن في الحياة المجتمعية بصورة تحفظ كرامتهم الإنسانية وتدعم استقرارهم النفسي والمعيشي.

المطلب الخامس: التدخلات الطارئة وتعزيز التماسك الاجتماعي

تتعرض الأراضي الفلسطينية لأزمات طارئة وحادة؛ كالحروب في غزة، والاجتياحات في الضفة، وإغلاق المعابر.

الفرع الأول: صمام الأمان المجتمعي

تعمل لجان الزكاة في فلسطين خلال الأزمات والحروب والكوارث الإنسانية كغرفة عمليات طوارئ متقدمة وشبكة أمان اجتماعي موازية، حيث تتحرك بسرعة كبيرة لتلبية الاحتياجات الأساسية للفئات الأكثر تضرراً، خاصة في أوقات الاجتياحات العسكرية، والحصار، وإغلاق المعابر، وفقدان مصادر الدخل. وقد برز هذا الدور بصورة واضحة خلال الحروب المتكررة على قطاع غزة، والأزمات الاقتصادية الحادة في الضفة الغربية، حين أصبحت مؤسسات الزكاة من أوائل الجهات التي تصل إلى الأسر المنكوبة لتقديم المساعدات العاجلة، سواء عبر التوزيع النقدي المباشر أو الطرود الغذائية أو المساعدات الطبية والإيوائية.

ويشير عزام (2021، ص 111) إلى أن التوزيع السريع للمساعدات النقدية والمواد الغذائية يسهم بصورة مباشرة في منع حدوث "انفجار اجتماعي" أو انهيار كامل للأمن الغذائي داخل المجتمع الفلسطيني، خاصة في البيئات التي ترتفع فيها معدلات البطالة والفقر إلى مستويات خطيرة. فوجود جهة قادرة على التدخل الفوري لتوفير الاحتياجات الأساسية يخفف من حالة الهلع المجتمعي، ويمنع تحول الأزمات الاقتصادية إلى أزمات اجتماعية وأمنية أكثر تعقيداً.

ولا يقتصر أثر هذا التدخل على الجانب المادي فقط، بل يمتد إلى البعد النفسي والاجتماعي، إذ يمنح الفرد الفلسطيني شعوراً بأن هناك مؤسسة وطنية ودينية تقف إلى جانبه في أوقات الشدة، الأمر الذي يعزز الإحساس بالانتماء والتضامن المجتمعي، ويحد من مشاعر التهميش واليأس. كما أن هذا الشعور بالدعم والحماية المجتمعية يسهم في تقليل معدلات الجريمة والتسول والانحراف الاجتماعي، خاصة بين الفئات المهمشة التي قد تدفعها الظروف الاقتصادية القاسية إلى سلوكيات سلبية أو خطرة.

ويؤكد الفيومي (2019، ص 90) أن لجان الزكاة لعبت دوراً مهماً في الحفاظ على الحد الأدنى من الاستقرار الاجتماعي خلال فترات التصعيد السياسي والاقتصادي، من خلال استهداف الأسر الأكثر هشاشة وتوفير الاحتياجات الأساسية لها بصورة مستمرة. كما يوضح شبانة (2018، ص 61) أن التدخلات الطارئة لمؤسسات الزكاة ساعدت في تقوية التماسك المجتمعي ومنع تفكك الأسر الفقيرة، خصوصاً في المناطق المهمشة والمخيمات التي تعاني من ضعف الخدمات الرسمية.

ومن جانب آخر، تتميز لجان الزكاة بقدرتها على الوصول السريع إلى الفئات المحتاجة، بسبب انتشارها الجغرافي وعلاقاتها المباشرة بالمجتمع المحلي، وهو ما يمنحها مرونة تفوق أحياناً المؤسسات الرسمية أو الدولية التي قد تعيقها الإجراءات البيروقراطية أو القيود السياسية. وقد ساعد هذا الانتشار في بناء حالة من الثقة المجتمعية تجاه مؤسسات الزكاة، باعتبارها مؤسسات قريبة من الناس وأكثر فهماً لاحتياجاتهم اليومية.

وفي السياق الفلسطيني، لا يمكن النظر إلى هذا الدور باعتباره مجرد استجابة إنسانية مؤقتة، بل يمثل جزءاً من استراتيجية وطنية غير مباشرة لتعزيز "الصمود المجتمعي"، من خلال حماية الفئات الفقيرة من الانهيار الكامل، والحفاظ على الحد الأدنى من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في مواجهة الضغوط السياسية والاقتصادية المستمرة. ولذلك، أصبحت لجان الزكاة تشكل أحد الأعمدة الأساسية لشبكة الحماية الاجتماعية الفلسطينية، خاصة في ظل محدودية الإمكانات الحكومية وتراجع بعض أدوار المؤسسات الدولية في السنوات الأخيرة.

الفرع الثاني: تقليص الفوارق الطبقية والحقد المجتمعي

تؤدي الزكاة وظيفة نفسية واجتماعية عميقة تتجاوز بعدها المالي المباشر، إذ تسهم في بناء حالة من التوازن والاستقرار داخل المجتمع، من خلال إعادة توزيع جزء من الثروة بصورة تحقق التكافل والتضامن بين طبقاته المختلفة. فالزكاة في التصور الإسلامي لا تُعد مجرد تحويل مالي من الأغنياء إلى الفقراء، بل تمثل منظومة أخلاقية واجتماعية تهدف إلى حماية المجتمع من التفكك والصراع الطبقي، وتعزيز روح الأخوة والانتماء الجماعي. ولذلك، فإن إخراج الزكاة "بطيب نفس" يرسخ لدى الفقير شعوراً بأنه شريك في المجتمع وليس عبئاً عليه، وأن المجتمع لم يتخلَّ عنه في أوقات الحاجة والأزمات.

ويؤكد القرضاوي (1999، ص 640-642) أن من أهم مقاصد الزكاة إزالة مشاعر الحقد والكراهية الطبقية من نفوس الفقراء، لأن شعور الإنسان بالحرمان في مقابل تركز الثروة بيد فئة محدودة قد يولد التوتر الاجتماعي والانقسام داخل المجتمع. وعندما يشعر الفقير بأن له حقاً معلوماً ومشروعاً في أموال الأغنياء، فإن ذلك يعزز لديه الشعور بالعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، ويخفف من مشاعر الغبن والتهميش.

ويشير عماوي (2008، ص 118) إلى أن الزكاة تؤدي دوراً وقائياً في حماية المجتمع من العديد من المشكلات الاجتماعية، مثل الجريمة والتفكك الأسري والتسول، لأنها توفر الحد الأدنى من الاستقرار المعيشي للفئات الهشة. كما يرى الفيومي (2019، ص 92) أن العمل الزكوي المؤسسي في فلسطين أسهم في ترسيخ ثقافة التكافل والمسؤولية الاجتماعية، خاصة خلال الأزمات والحروب، حين شعر المواطن الفلسطيني بأن هناك منظومة مجتمعية تتضامن معه وتخفف من معاناته.

وتكتسب هذه الوظيفة الاجتماعية في فلسطين أهمية مضاعفة في ظل الظروف الاقتصادية القاسية وارتفاع معدلات الفقر والبطالة الناتجة عن الاحتلال والحصار والأزمات الاقتصادية المتكررة. إذ تسهم مؤسسات الزكاة في تعزيز التماسك الوطني والاجتماعي عبر بناء شبكة تضامن مجتمعي واسعة تربط بين مختلف الفئات الاجتماعية، وتمنع تفاقم الفجوات الطبقية داخل المجتمع الفلسطيني. كما أن الدعم المستمر للأسر الفقيرة والأيتام والأرامل يعزز شعور هذه الفئات بالأمان الاجتماعي والانتماء الوطني، ويحد من الإحساس بالعزلة أو الإقصاء الاجتماعي.

ومن جانب آخر، تساعد الزكاة في بناء حالة من "السلم الأهلي" داخل المجتمع، لأنها تقلل من الاحتقان الاجتماعي الناتج عن التفاوت الاقتصادي الحاد، وتعيد ربط الفقراء بالأغنياء ضمن علاقة قائمة على الرحمة والمسؤولية المشتركة، بدلاً من الشعور بالعداء أو الصراع الطبقي. ولذلك، فإن الزكاة لا تُسهم فقط في معالجة الفقر المادي، بل تعمل أيضاً على ترميم النسيج النفسي والاجتماعي للمجتمع، وتعزيز قيم التعاون والتراحم والوحدة الوطنية، وهي قيم تزداد أهميتها في المجتمعات التي تعيش تحت ظروف الاحتلال والأزمات الممتدة كالمجتمع الفلسطيني.

المبحث الثاني: مؤسسة الزكاة والتنمية الاقتصادية (التمكين الاقتصادي) في فلسطين

عانى الاقتصاد الفلسطيني تاريخياً، وما زال، من تشوهات بنيوية فرضها بروتوكول باريس الاقتصادي وسياسات الاحتلال؛ مما جعله "اقتصاداً تابعاً "يعتمد على العمالة في إسرائيل، والمساعدات الدولية المشروطة. أفرز هذا الواقع نسب بطالة مزمنة وتراجعات حادة في التنمية. في هذا المناخ القاسي، تبنت مؤسسات الزكاة الفلسطينية تحولاً استراتيجياً في الفكر الاقتصادي: الانتقال من مرحلة "الإغاثة الاستهلاكية" (التي تعالج العَرَض ولا تعالج المرض)، إلى مرحلة "التمكين الاقتصادي" الهادفة إلى تمليك الفقير وسائل الإنتاج وإخراجه نهائياً من دائرة الفقر ليكون عنصراً مساهماً في الناتج القومي.

المطلب الأول: الأثر الاقتصادي الكلي للزكاة في الاقتصاد الفلسطيني

قبل الحديث عن المشاريع الفردية، لا بد من تحليل الأثر الكلي (Macroeconomic Impact) للأموال الضخمة التي توزعها لجان الزكاة.

الفرع الأول: تحفيز الطلب الكلي(Aggregate Demand)

يتميز الأغنياء عادةً بارتفاع الميل الحدي للادخار، إذ يوجهون جزءاً كبيراً من دخولهم نحو الادخار أو الاستثمار طويل الأجل، بينما يمتلك الفقراء ميلاً حدياً مرتفعاً للاستهلاك يقترب من الواحد الصحيح، بمعنى أن معظم ما يحصلون عليه من دخل يُنفق مباشرة على تلبية الاحتياجات الأساسية من غذاء وملبس وسكن وعلاج (عماوي، 2008، ص 113). ومن هنا تبرز الأهمية الاقتصادية لأموال الزكاة؛ فعندما تقوم مؤسسات الزكاة بضخ ملايين الدنانير في أيدي الأسر الفقيرة والمحتاجة، فإن هذه الأموال لا تبقى مجمدة أو مدخرة، بل تتحول فوراً إلى "طلب فعّال" داخل السوق المحلي.

ويظهر هذا الأثر بوضوح في زيادة القدرة الشرائية للفئات الفقيرة، حيث تُستخدم أموال الزكاة في شراء السلع الأساسية، ودفع تكاليف التعليم والعلاج، وترميم المنازل، وتلبية الاحتياجات اليومية. هذا الإنفاق المباشر يؤدي إلى تنشيط حركة الأسواق والمتاجر المحلية، ورفع معدلات الطلب

على المنتجات والخدمات، مما يدفع المصانع والورش والمحلات التجارية إلى زيادة الإنتاج وتوسيع نشاطها لتلبية احتياجات المستهلكين. ونتيجة لذلك، تتحرك الدورة الاقتصادية بصورة أكثر نشاطاً، وتتراجع حدة الركود والانكماش الاقتصادي، خاصة في المجتمعات التي تعاني من ضعف القوة الشرائية وارتفاع معدلات الفقر كما هو الحال في فلسطين.

كما أن هذا التدفق النقدي يخلق ما يُعرف في الاقتصاد بـ "الأثر المضاعف(Multiplier Effect) "، إذ لا يتوقف أثر الزكاة عند المستفيد الأول فقط، بل يمتد إلى التجار والمنتجين والعمال الذين يستفيدون من زيادة الطلب، مما يساهم في خلق فرص عمل جديدة وتحريك عجلة الإنتاج المحلي. ويشير المدهون (2017، ص 146) إلى أن أموال الزكاة في قطاع غزة ساهمت في الحفاظ على الحد الأدنى من النشاط التجاري خلال فترات الحصار والأزمات الاقتصادية، عبر تعزيز القدرة الشرائية للأسر الفقيرة ومنع انهيار الأسواق المحلية بشكل كامل.

وفي السياق الفلسطيني، تكتسب هذه الوظيفة الاقتصادية أهمية استثنائية بسبب هشاشة الاقتصاد الفلسطيني واعتماده الكبير على المساعدات الخارجية والتحويلات المالية. فالزكاة هنا لا تؤدي فقط دوراً اجتماعياً وإغاثياً، بل تتحول إلى أداة لتحفيز الاقتصاد المحلي وتعزيز صمود المجتمع في مواجهة الأزمات السياسية والاقتصادية المتكررة. كما أن توجيه أموال الزكاة نحو السوق المحلي يسهم في دعم التجار والمنتجين الفلسطينيين، ويقلل نسبياً من حالة الركود والتبعية الاقتصادية، الأمر الذي يجعل من الزكاة أداة تنموية ذات أثر اقتصادي كلي يتجاوز حدود المساعدة الفردية المباشرة.

الفرع الثاني: مضاعف الاستثمار والتوظيف

إن زيادة الإنتاج الناتجة عن ارتفاع الطلب الكلي لا يمكن أن تتحقق دون التوسع في تشغيل الأيدي العاملة، فكلما ازدادت حركة الأسواق وارتفع حجم الاستهلاك، اضطرت المنشآت الاقتصادية إلى توظيف مزيد من العمال لتلبية احتياجات السوق والمحافظة على استمرارية الإنتاج. ومن هنا يظهر الأثر التنموي غير المباشر لأموال الزكاة، إذ لا يقتصر دورها على مساعدة الفقراء بصورة آنية، بل يمتد إلى تحفيز سوق العمل وخلق فرص تشغيل جديدة داخل الاقتصاد المحلي.

وعلاوة على هذا الأثر غير المباشر، فإن مؤسسات الزكاة ذاتها أصبحت تُشكل قطاعاً اقتصادياً وخدمياً واسعاً يُعد من كبار المشغلين للعمالة الفلسطينية، من خلال ما تديره من مدارس، ومستشفيات، ومراكز صحية، ودور أيتام، ومؤسسات تدريب مهني، ومشاريع اجتماعية وتنموية. ويوضح العمري (2010، ص 146) أنّ لجان الزكاة في محافظات الضفة الغربية توفر آلاف فرص العمل المباشرة للأطباء، والممرضين، والمعلمين، والإداريين، والباحثين الاجتماعيين، والعاملين في الخدمات المختلفة، الأمر الذي يسهم بصورة ملموسة في خفض معدلات البطالة والتخفيف من حدة الأزمات الاقتصادية.

كما أن الأثر التشغيلي لمؤسسات الزكاة لا يقتصر على الوظائف المباشرة، بل يشمل أيضاً فرص العمل غير المباشرة المرتبطة بالخدمات المساندة، مثل شركات التوريد، والمقاولات، والنقل، والصيانة، والطباعة، والمواد الغذائية، مما يؤدي إلى توسيع دائرة المستفيدين من النشاط الاقتصادي الزكوي. ويشير المدهون (2017، ص 147) إلى أنّ المؤسسات الزكوية في قطاع غزة لعبت دوراً مهماً في الحفاظ على الحد الأدنى من فرص العمل خلال فترات الحصار والانكماش الاقتصادي، خاصة في القطاعات التعليمية والصحية والخدماتية التي تعاني من ضعف التمويل الحكومي.

تبرز أهمية هذا الدور في فلسطين بسبب محدودية قدرة القطاعين العام والخاص على استيعاب الأعداد المتزايدة من الخريجين والعاطلين عن العمل، نتيجة القيود الاقتصادية التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي، وتراجع الاستثمار المحلي والأجنبي. لذلك، أصبحت مؤسسات الزكاة تمثل أحد مكونات "اقتصاد الصمود"، من خلال مساهمتها في خلق فرص عمل تحفظ كرامة الإنسان الفلسطيني، وتحدّ من الاعتماد على المساعدات الخارجية أو العمل داخل سوق الاحتلال. كما أن توسيع المشاريع التنموية والإنتاجية التابعة لمؤسسات الزكاة يمكن أن يسهم مستقبلاً في بناء قاعدة اقتصادية أكثر استقراراً وقدرة على مواجهة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المتلاحقة.

المطلب الثاني: استراتيجية "التمكين الاقتصادي" وتمويل المشاريع المتناهية الصغر

وهو التطبيق العملي للقاعدة الفقهية: "إذا أعطيتم فأغنوا". وتقوم هذه الاستراتيجية على دراسة حالة الأسرة الفقيرة، وتخصيص مبلغ من أموال الزكاة لشراء "أداة إنتاج" تُملّك للأسرة وقد أثبتت دراسة (حجة، 2024، ص 235-239) أن صندوق الزكاة نوع في هذه المشاريع لتشمل:

الفرع الأول: التمكين في القطاع الزراعي والحيواني

يُعدّ القطاع الزراعي والحيواني من أهم مجالات التمكين الاقتصادي التي ركزت عليها مؤسسات الزكاة الفلسطينية، نظراً لارتباطه المباشر بمفهوم الصمود الوطني والحفاظ على الأرض، خاصة في المناطق الريفية والمهددة بالمصادرة والاستيطان، ولا سيما المناطق المصنفة (ج) في الضفة الغربية. فالزراعة في السياق الفلسطيني لا تمثل مجرد نشاط اقتصادي، بل تُعد أداة مقاومة وبقاء، إذ إن استمرار استغلال الأرض وزراعتها يشكل وسيلة عملية لحمايتها من المصادرة والتهويد، ويعزز بقاء السكان في مناطقهم رغم الضغوط السياسية والاقتصادية.

ومن هذا المنطلق، تبنت لجان الزكاة وصندوق الزكاة الفلسطيني برامج تمكين إنتاجية تستهدف الأسر الفقيرة والمهمشة، من خلال تمليكها وسائل إنتاج مستدامة بدلاً من الاكتفاء بالمساعدات الاستهلاكية المؤقتة. وتشمل هذه البرامج توزيع قطعان من الأغنام والأبقار والدواجن على الأسر الريفية، واستصلاح الأراضي الزراعية، وإنشاء الدفيئات الزراعية (البيوت البلاستيكية)، وتوفير شبكات الري والبذور والأشتال، إضافة إلى دعم الصيادين في قطاع غزة بالقوارب ومعدات الصيد التي تضررت بفعل الحصار والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة.

ويشير أبو سعدة (2019، ص 66) إلى أن هذه المشاريع لا توفر فقط مصدر دخل ثابت للأسر المستفيدة، بل تسهم أيضاً في تحقيق قدر من الأمن الغذائي المحلي وتقليل الاعتماد على المنتجات المستوردة من السوق الإسرائيلي. فعندما تمتلك الأسرة مشروعاً زراعياً أو حيوانياً صغيراً، فإنها تستطيع تأمين احتياجاتها الأساسية من الغذاء، وبيع الفائض في الأسواق المحلية، مما يخلق دورة اقتصادية داخلية تعزز الاقتصاد المجتمعي المحلي.

كما تؤدي هذه المشاريع دوراً مهماً في تثبيت المواطنين في أراضيهم، خاصة في المناطق الريفية المهددة بالاستيطان، إذ إن ترك الأرض دون استغلال يجعلها أكثر عرضة للمصادرة وفق السياسات الإسرائيلية. لذلك، فإن دعم المزارعين وتمكينهم اقتصادياً يُعد شكلاً من أشكال "اقتصاد الصمود" الذي يربط التنمية الاقتصادية بالثبات الوطني. ويؤكد خليل (2015، ص 128) أن العديد من مشاريع الزكاة الزراعية ساهمت في الحد من الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن، ومنعت انهيار عشرات الأسر اقتصادياً، خصوصاً في المناطق التي تعاني من البطالة وضعف فرص العمل.

أما في قطاع غزة، فقد اكتسب دعم الصيادين والمزارعين أهمية مضاعفة في ظل الحصار الإسرائيلي وتقييد الوصول إلى الأراضي الزراعية والمياه البحرية. وقد ساعدت مشاريع الزكاة في إعادة تأهيل قوارب الصيد وتوفير المعدات الأساسية للصيادين، الأمر الذي مكّن العديد من الأسر من استعادة مصدر رزقها بعد فقدانه بسبب العدوان أو القيود المفروضة على الصيد (المدهون، 2017، ص 149)

وبذلك، فإن التمكين في القطاع الزراعي والحيواني لا يقتصر على معالجة الفقر الآني، بل يمثل استثماراً تنموياً طويل الأمد يسهم في تعزيز الأمن الغذائي، وتقوية الاقتصاد المحلي، وحماية الأرض، وترسيخ صمود الإنسان الفلسطيني في مواجهة الاحتلال والتبعية الاقتصادية.

وتكشف الإحصاءات الرسمية لصندوق الزكاة الفلسطيني عن تنامي الدور التنموي للجان الزكاة في فلسطين؛ إذ بلغ حجم المساعدات والمشاريع المنفذة عام 2010 نحو 9.65 مليون دينار أردني، استفادت منها قرابة 84,938 أسرة ويتيماً، وشملت برامج صحية وتعليمية وإغاثية وتنموية متنوعة. كما ارتفع حجم الإنفاق عام 2016 إلى أكثر من 26 مليون شيقل، الأمر الذي يعكس توسع الدور الاجتماعي والاقتصادي للجان الزكاة في مواجهة الفقر والبطالة وتعزيز التماسك المجتمعي. كذلك اتجهت هذه المؤسسات إلى تبني مشاريع "التمكين الاقتصادي" من خلال تمويل المشاريع الصغيرة وتأهيل الأسر الفقيرة، كما حدث في مشروع لجنة زكاة نابلس عام 2018 الذي بلغت قيمته 300 ألف شيقل لتحويل الأسر من الاعتماد على الإغاثة إلى الإنتاج والاستقلال الاقتصادي(وكالة معا الاخبارية، 2010؛ اقتصاد فلسطين، 2016؛ الحياة الجديدة، 2018؛ جمال، 2012)

الفرع الثاني: التمكين في القطاع الحرفي والمهني

توجه هذا المسار التنموي بصورة أساسية إلى فئة الشباب الخريجين والعاطلين عن العمل، باعتبارهم من أكثر الفئات تأثراً بالأزمة الاقتصادية الفلسطينية وارتفاع معدلات البطالة، خاصة في قطاع غزة والضفة الغربية. وقد أدركت مؤسسات الزكاة أن تقديم المساعدات النقدية المؤقتة لهذه الفئة لا يكفي لمعالجة المشكلة بصورة جذرية، لذلك اتجهت نحو تبني برامج "التمكين المهني والإنتاجي" القائمة على تزويد المستفيدين بأدوات ومعدات متكاملة تساعدهم على تأسيس مشاريع صغيرة مدرّة للدخل، وتحويلهم من مستهلكين للمساعدات إلى أفراد منتجين وقادرين على الاعتماد على الذات.

وتتنوع هذه المشاريع وفق طبيعة احتياجات السوق المحلي ومهارات المستفيدين، فتشمل توفير أدوات النجارة والحدادة، ومعدات صيانة الهواتف والأجهزة الكهربائية، وماكينات الخياطة والتطريز للأرامل والنساء المعيلات، إضافة إلى تجهيز ورش صغيرة للحرفيين أو أدوات للعمل في مجالات الميكانيك والدهان والسباكة والحلاقة والخدمات التقنية. ويهدف هذا التوجه إلى خلق وحدات إنتاجية صغيرة ومتناهية الصغر (SMEs) قادرة على المنافسة محلياً، وتوفير مصدر دخل مستدام يحفظ كرامة الأسرة ويحد من الاعتماد المستمر على الإغاثة (أبو سعدة، 2019، ص 64)

كما تتميز هذه المشاريع بانخفاض تكلفتها مقارنة بالمشاريع الاستثمارية الكبرى، وسرعة قدرتها على خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة داخل المجتمع المحلي. ويشير عزام (2021، ص 114) إلى أن مشاريع التمكين الحرفي التي تمولها لجان الزكاة ساعدت عدداً كبيراً من الشباب الفلسطيني على تأسيس أعمال مستقلة داخل المخيمات والقرى والمناطق المهمشة، الأمر الذي خفف من حدة البطالة وساهم في تحريك عجلة الاقتصاد المحلي، ولو بصورة محدودة.

ويؤكد حجة (2024، ص 238-239) أن نجاح مشاريع التمكين الاقتصادي يرتبط بمدى تكاملها مع برامج التدريب والإرشاد والمتابعة المستمرة، إذ إن تزويد المستفيد بالمعدات فقط دون تأهيل إداري أو تسويقي قد يؤدي إلى تعثر المشروع وفشله بعد فترة قصيرة. لذلك، اتجهت بعض لجان

الزكاة إلى ربط برامج التمويل ببرامج تدريب مهني وإدارة مشاريع صغيرة، إضافة إلى تقديم استشارات تسويقية ومتابعة دورية لضمان استدامة المشروع وتحقيقه دخلاً مستقراً للمستفيد.

في هذا المضمار يمكن للجان الزكاة الاستثمار الاكبر من خلال دعم المشروعات الصغيرة وذلك بتحديد احتياجات اصحاب هذه المشروعات ضمن نسبة مشاركة، أو ضمن قروض حسنة يتم استردادها بعد نجاح العمل وبدء الربح.

الفرع الثالث: التمكين التجاري وتجارة التجزئة

للأشخاص الذين يعانون من إعاقات حركية خفيفة أو كبار السن، تقوم لجان الزكاة بتمويل افتتاح "بقالات صغيرة" أو عربات متنقلة توفر لهم دخلاً يومياً يحفظ كرامتهم. وقد رصدت الإحصاءات تحول العديد من هذه الأسر من "مستحقين للإغاثة" إلى أسر "دافعة للزكاة" خلال سنوات قليلة.

المطلب الثالث: دور الزكاة في بناء "اقتصاد الصمود(Resistance Economy) "

يحمل التمكين الاقتصادي عبر مؤسسة الزكاة في فلسطين بُعداً وطنياً سيادياً يتجاوز البعد الخيري التقليدي.

الفرع الأول: رأس المال السيادي النقي ومواجهة التمويل المشروط

يعتمد الاقتصاد الفلسطيني بدرجة كبيرة على المساعدات والدعم الدولي، الذي ارتبط منذ قيام السلطة الفلسطينية بشبكة واسعة من الشروط السياسية والاقتصادية المرتبطة بأجندات الجهات المانحة. وقد أشار عدد من الدراسات إلى أن جزءاً مهماً من هذا التمويل يُوجَّه وفق أولويات المانحين أكثر من ارتباطه بالاحتياجات التنموية الحقيقية للمجتمع الفلسطيني، كما أن استمراره يبقى رهناً بالمواقف السياسية والتطورات الإقليمية والدولية، الأمر الذي يجعل الاقتصاد الفلسطيني عرضة لحالات متكررة من عدم الاستقرار المالي والابتزاز السياسي (الأونكتاد، 2013، ص 12؛ سالم، 2023، ص 88). وقد تجلّى ذلك بوضوح في حالات تقليص أو تعليق بعض المساعدات الدولية عقب التحولات السياسية الفلسطينية أو في أعقاب الأزمات والتصعيدات الأمنية، مما أدى إلى أزمات مالية انعكست على قدرة المؤسسات الفلسطينية على توفير الخدمات الأساسية ودفع الرواتب.

في هذا السياق، تبرز الزكاة باعتبارها "أداة سيادية" تمتلك خصوصية اقتصادية ووطنية في الحالة الفلسطينية؛ فهي تمثل رأس مال محلياً ووطنياً يتم جمعه من المجتمع الفلسطيني نفسه، سواء من الداخل أو من فلسطينيي الشتات، ويُعاد ضخه داخل المجتمع بقرارات محلية تستند إلى الأولويات الاجتماعية والتنموية الوطنية، بعيداً عن إملاءات المؤسسات المالية الدولية أو الشروط السياسية للمانحين. وتكمن أهمية هذا النموذج في أن أموال الزكاة لا ترتبط بأجندات خارجية، بل تنطلق من مبدأ التكافل الاجتماعي والواجب الديني، الأمر الذي يمنحها مرونة أكبر في الوصول إلى الفئات المهمشة والمناطق الأكثر تضرراً، خاصة في أوقات الحصار والحروب والأزمات الاقتصادية (القرضاوي، 1999، ص 650.(

كما يشير تقرير صندوق الزكاة الفلسطيني (2012، ص 138–140) إلى أن توجيه أموال الزكاة نحو المشاريع الإنتاجية ومشاريع التمكين الاقتصادي يعزز من بناء "اقتصاد الصمود"، القائم على تقوية القدرات الذاتية للمجتمع الفلسطيني وتقليل اعتماده على التمويل الخارجي المشروط. فالزكاة، في هذا الإطار، لا تُعد مجرد وسيلة للإغاثة المؤقتة، بل تمثل أداة لإعادة تدوير الثروة داخل الاقتصاد المحلي، وتحفيز الإنتاج، وتوفير فرص العمل، وتعزيز الاستقلال الاقتصادي النسبي للمجتمع الفلسطيني.

ومن الناحية الاقتصادية، يساهم هذا التمويل المحلي في تعزيز مفهوم "التنمية من الداخل"، حيث تبقى الأموال ضمن الدورة الاقتصادية الفلسطينية بدلاً من تسربها إلى الخارج، كما يساعد في دعم القطاعات الصغيرة والزراعية والحرفية التي تشكل العمود الفقري لاقتصاد الصمود الفلسطيني. ويرى (عزام، 2021، ص 114) أن مؤسسات الزكاة والتمويل الإسلامي في فلسطين باتت تمثل أحد أهم البدائل الوطنية لمواجهة هشاشة الاقتصاد الفلسطيني وتبعيته للمساعدات الخارجية، خاصة مع تصاعد الأزمات المالية الدولية وتراجع التزامات بعض الدول المانحة تجاه القضية الفلسطينية.

وعليه، فإن تطوير مؤسسات الزكاة وتحويلها إلى أداة تنموية واستثمارية أكثر فاعلية يمكن أن يسهم في بناء نموذج اقتصادي فلسطيني أكثر استقلالية واستدامة، قائم على تعبئة الموارد الذاتية وتعزيز المشاركة المجتمعية، بما يخفف من حدة الارتهان السياسي والاقتصادي للخارج.

الفرع الثاني: تثبيت المواطن ومواجهة التبعية الاقتصادية

يؤكد تقرير (صندوق الزكاة الفلسطيني، 2012، ص 138–140) أن توطين أموال الزكاة في مشاريع إنتاجية وتنموية يسهم بصورة مباشرة في ترسيخ مفهوم "اقتصاد الصمود"، الذي يقوم على تعزيز قدرة المجتمع الفلسطيني على البقاء والاستمرار في مواجهة الضغوط السياسية والاقتصادية

التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي. فبدلاً من توجيه أموال الزكاة نحو الاستهلاك المؤقت فقط، يتم استثمارها في مشاريع زراعية وحرفية وتجارية صغيرة قادرة على خلق مصادر دخل مستدامة للأسر الفقيرة والمهمشة، الأمر الذي يحد من التبعية الاقتصادية ويعزز الاعتماد على الذات.

وتبرز أهمية هذا التوجه في البيئة الفلسطينية بصورة خاصة، حيث يرتبط البعد الاقتصادي بالبعد الوطني والسيادي. فتمويل المزارعين في المناطق الريفية والمهددة بالمصادرة يساعد على تثبيتهم في أراضيهم وحمايتها من التوسع الاستيطاني، إذ إن بقاء الأرض مزروعة ومنتجة يشكل أحد أهم أدوات المقاومة الاقتصادية للاحتلال. كما أن دعم المشاريع الصغيرة والحرفية يوفّر بدائل محلية للعامل الفلسطيني الذي يضطر للعمل داخل المستوطنات أو سوق العمل الإسرائيلي في ظروف قاسية وغير مستقرة، الأمر الذي يسهم في تقليل الارتهان للاقتصاد الإسرائيلي ويعزز مناعة الاقتصاد المحلي.

ومن جانب آخر، فإن توطين أموال الزكاة داخل المجتمع الفلسطيني يخلق دورة اقتصادية داخلية، حيث تتحول الأموال إلى أدوات إنتاج وتشغيل وتحفيز للطلب المحلي، مما ينعكس على تنشيط الأسواق الداخلية وخلق فرص عمل جديدة. كما يساهم هذا النموذج في بناء رأس مال وطني مستقل نسبياً عن التمويل الخارجي المشروط، الذي غالباً ما يرتبط بأجندات سياسية أو يتأثر بالتحولات الدولية. ولذلك، فإن الزكاة في السياق الفلسطيني لا تؤدي وظيفة دينية واجتماعية فحسب، بل تمثل أيضاً أداة اقتصادية وسيادية تسهم في بناء اقتصاد وطني قادر على الصمود والتكيف مع الأزمات المتكررة.

ويشير عدد من الباحثين إلى أن مفهوم "اقتصاد الصمود" لا يقتصر على توفير الاحتياجات الأساسية للفئات الفقيرة، بل يتعدى ذلك إلى بناء مجتمع منتج يمتلك الحد الأدنى من الاستقلال الاقتصادي والقدرة على المقاومة. ففي دراسة (المدهون، 2017، ص 146) تبيّن أن تمويل المشاريع الصغيرة من أموال الزكاة في قطاع غزة ساهم في خلق فرص عمل وتحسين مستوى الأمن الغذائي للأسر المستفيدة رغم ظروف الحصار، بينما يرى (عزام، 2021، ص 113) أن مؤسسات الزكاة تمثل أحد أهم أدوات الحماية الاقتصادية والاجتماعية التي تحد من الانهيار المجتمعي في ظل الأزمات السياسية والاقتصادية المتلاحقة. ومن هنا، فإن تعزيز الدور التنموي لمؤسسات الزكاة يشكل خطوة استراتيجية نحو بناء اقتصاد فلسطيني أكثر قدرة على الصمود والاستقلال.

المطلب الرابع: المعوقات والتحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية الزكوية في فلسطين

رغم التوجه الاستراتيجي نحو التنمية، لا تزال مؤسسات الزكاة تواجه تحديات هيكلية وسياسية قاسية تعيق تحقيق التمكين الاقتصادي الشامل:

1. **القيود والسياسات الإسرائيلية :**تُعد البيئة الاقتصادية الفلسطينية بيئة عالية المخاطر. فسياسات الإغلاق، والحواجز العسكرية، وتقييد حركة استيراد المواد الخام، وتدمير البنية التحتية والمصانع (كما يحدث في اجتياحات الضفة وحروب غزة)، كلها عوامل ترفع نسبة المخاطرة وتهدد بنسف المشاريع الصغيرة الممولة من الزكاة في أي لحظة (خليل، 2015، ص 135)
2. **طغيان ضغط "الحاجة الإغاثية" المُلحة :**مع تجاوز معدلات الفقر مستويات قياسية، تجد لجان الزكاة نفسها تحت ضغط أخلاقي واجتماعي هائل لإنقاذ الأرواح وتوفير الغذاء والدواء الفوري. هذا يضطرها لتوجيه الجزء الأكبر من ميزانياتها السنوية للإغاثة الاستهلاكية، مما لا يترك سوى هوامش مالية ضئيلة لتمويل مشاريع التمكين التنموية طويلة الأمد (شبانة، 2018، ص 58)
3. **غياب حاضنات الأعمال والتأهيل المهني المسبق :**من أبرز أسباب فشل مشاريع التمكين الاقتصادي هو إعطاء الفقير رأس المال دون تزويده بالمهارات الإدارية والتسويقية اللازمة لإدارة مشروعه. وتؤكد دراسة (حجة، 2024، ص 241) أن المشاريع التي نُفذت دون تأهيل مسبق للمستفيدين شهدت نسب تعثر عالية. لذلك، يتطلب النجاح ربط لجان الزكاة بمراكز التدريب المهني لتوجيه المستفيدين خلال السنة الأولى من المشروع لضمان استدامته.
4. **التحديات المؤسسية وازدواجية العمل الخيري :**تعاني الساحة الفلسطينية من ضعف الربط الشبكي لقواعد البيانات بين مؤسسات الزكاة المركزية، والجمعيات الخيرية المستقلة، ووزارة التنمية الاجتماعية. هذا الضعف يؤدي إلى تشتت الجهود، حيث قد تتلقى أسرة واحدة مساعدات من جهات عدة (ازدواجية)، بينما تُحرم أسر أخرى متعففة لا تملك قدرة الوصول للمؤسسات، مما يضعف الأثر الكلي التنموي لشبكة الأمان الاجتماعي، ويحتم ضرورة إنشاء "سجل وطني موحد" للفقراء والمستفيدين.

خاتمة وتوصيات

يُستنتج مما سبق أن مؤسسات الزكاة في فلسطين استطاعت أن تؤدي دوراً محورياً في تعزيز الحماية الاجتماعية وترسيخ مبادئ التكافل المجتمعي، من خلال مساهمتها في دعم القطاعات التعليمية والصحية والإغاثية، ورعاية الأيتام والأسر الفقيرة، وتوفير شبكات أمان اجتماعي خففت من حدة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني في ظل الاحتلال وما يرافقه من حصار وتبعية اقتصادية وضعف في الموارد العامة. وقد نجحت هذه المؤسسات في الانتقال جزئياً من العمل الخيري التقليدي القائم على المساعدات الاستهلاكية المؤقتة إلى نموذج أكثر تنظيماً ومأسسة، يعتمد على بناء مؤسسات تعليمية وصحية واجتماعية ذات أثر مستدام، الأمر الذي جعلها تشكل أحد أهم روافد الصمود المجتمعي الفلسطيني.

ورغم هذا التطور الملحوظ، إلا أن الدور التنموي الاقتصادي لمؤسسات الزكاة لا يزال دون المستوى المأمول مقارنة بحجم التحديات الاقتصادية التي تواجهها فلسطين، خاصة في ظل ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، واتساع الفجوة التنموية بين الاحتياجات المجتمعية والإمكانات المتاحة. فما زال الجزء الأكبر من أموال الزكاة يُوجَّه نحو الإغاثة الطارئة والمساعدات النقدية المباشرة، في حين أن الحاجة باتت ملحة للتحول بصورة أعمق نحو مشاريع التمكين الاقتصادي والإنتاجي التي تساهم في تحويل المستفيد من متلقٍّ للمساعدة إلى عنصر منتج وقادر على الاعتماد على ذاته. فالتنمية الحقيقية لا تتحقق فقط بتوفير الدعم المؤقت، وإنما ببناء قدرات الأفراد وتأهيلهم لامتلاك أدوات الإنتاج والعمل والاستقلال الاقتصادي.

كما يتضح أن مؤسسات الزكاة تمتلك إمكانات كبيرة لتكون جزءاً من مشروع "اقتصاد الصمود" الفلسطيني، باعتبار أن أموال الزكاة تمثل رأس مال وطنياً مستقلاً نسبياً عن التمويل الخارجي المشروط، ويمكن توجيهه نحو القطاعات الإنتاجية والزراعية والحرفية والمشاريع الصغيرة التي تعزز مناعة الاقتصاد المحلي وتحد من التبعية الاقتصادية للاحتلال. ومن هنا، فإن نجاح مؤسسات الزكاة في المستقبل سيكون مرتبطاً بقدرتها على تحقيق التوازن بين الواجب الإغاثي العاجل وبين الرؤية التنموية بعيدة المدى، وبمدى قدرتها على بناء شراكات مع مؤسسات التدريب المهني والقطاع الخاص والجامعات، لضمان استدامة مشاريع التمكين الاقتصادي وتحقيق أثر تنموي حقيقي ومستدام.

التوصيات:

1. دعوة صندوق الزكاة الفلسطيني واللجان التابعة له إلى تخصيص نسبة مئوية ثابتة من حصيلة الزكاة – تتراوح بين 20% و30% – لتمويل مشاريع التمكين الاقتصادي والمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، بما يضمن تحويل جزء من أموال الزكاة من الطابع الاستهلاكي إلى الطابع الإنتاجي التنموي .
2. إنشاء برامج متكاملة تجمع بين التمويل والتدريب المهني والإرشاد الإداري والتسويقي، بحيث لا يقتصر دعم المستفيدين على تقديم رأس المال فقط، بل يمتد إلى تأهيلهم لإدارة مشاريعهم بصورة ناجحة ومستدامة .
3. دمج التكنولوجيا الحديثة وقواعد البيانات الرقمية المفتوحة في تتبع مستحقي الزكاة وتنظيم عمليات التوزيع، بما يحد من الازدواجية، ويضمن العدالة والشفافية في إيصال المساعدات، ويساعد في توجيه المستفيدين نحو برامج التدريب والتمكين المناسبة لقدراتهم واحتياجات السوق المحلي .
4. تعزيز الشراكة بين مؤسسات الزكاة والجامعات الفلسطينية ومراكز التدريب المهني ومؤسسات القطاع الخاص، لتطوير مشاريع إنتاجية قادرة على خلق فرص عمل حقيقية، خاصة في القطاعات الزراعية والحرفية والتكنولوجية .
5. تكثيف الحملات الإعلامية والتوعوية لتغيير النظرة المجتمعية للزكاة من كونها مجرد "صدقة استهلاكية" إلى اعتبارها أداة اقتصادية وتنموية قادرة على المساهمة في مكافحة الفقر والبطالة وتحقيق التنمية المستدامة .
6. العمل على إنشاء صندوق وطني موحد للمعلومات الاجتماعية والاقتصادية بالتعاون بين مؤسسات الزكاة ووزارة التنمية الاجتماعية والجمعيات الخيرية، بهدف تحسين كفاءة توزيع الموارد والوصول إلى الفئات الأكثر احتياجاً .
7. تشجيع استثمار أموال الزكاة في القطاعات الإنتاجية المرتبطة بالصمود الوطني، مثل الزراعة والصناعات الغذائية والمشاريع الريفية، لما لها من دور في تثبيت المواطنين في أرضهم وتعزيز الأمن الغذائي وتقليل التبعية الاقتصادية للاحتلال .

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم.
قرضاوي، يوسف. (1999). *فقه الزكاة: دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها في ضوء القرآن والسنة*. بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة، ص 650–655.
حجة، نسرين عمر. (2024). دور التمويل الإسلامي الخيري في دعم المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في فلسطين (صندوق الزكاة الفلسطيني نموذجاً). *مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث*، 4(3)، 228–245.
عزام، محمود. (2021). التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة في فلسطين عبر مؤسسات الزكاة والتمويل الإسلامي. *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية*، 29(2)، 110–125.
الفيومي، أحمد محمد. (2019). *أثر المؤسسات الوقفية والزكوية في التنمية الاجتماعية في فلسطين* (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة اليرموك، إربد، الأردن، ص 77–80.
أبو سعدة، محمد. (2019). المشروعات الصغيرة كأداة للحد من الفقر والبطالة: تقييم تجربة لجان الزكاة في قطاع غزة. *مجلة فلسطين للأبحاث الاقتصادية*، 5(1)، 55–70.
شبانة، إبراهيم. (2018). أثر صناديق الزكاة في الحد من الفقر: دراسة حالة فلسطين. *مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الاقتصادية والإدارية*، 26(4)، 55–60.
صندوق الزكاة الفلسطيني. (2018). *التقرير السنوي لإنجازات صندوق الزكاة ولجان الزكاة في فلسطين*. رام الله، فلسطين: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ص 34–41.
المدهون، سامي. (2017). الدور الاقتصادي التنموي لأموال الزكاة في ظل الحصار: قطاع غزة نموذجاً. *مجلة تنمية الرافدين*، 36(116)، 144–148.
صيام، عبد الفتاح. (2016). *أثر برامج كفالة الأيتام في تحقيق التكافل الاجتماعي: دراسة تطبيقية على الجمعيات الخيرية في فلسطين* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة القدس، فلسطين، ص 92–95.
خليل، مصعب عبد الهادي. (2015). *دور أموال الزكاة في التنمية الاقتصادية: دراسة تطبيقية لقطاع غزة* (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ص 115–120.
صندوق الزكاة الفلسطيني. (2012). *التجربة الفلسطينية: ما بين الواقع والمأمول في تنمية مستدامة لصندوق الزكاة الفلسطيني*. رام الله، فلسطين، ص 138–140.
العمري، محمد حسن. (2010). *دور لجان أموال الزكاة في التنمية في محافظات شمال الضفة الغربية* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة القدس، فلسطين، ص 142–145.
عماوي، ختام عارف. (2008). *دور الزكاة في التنمية الاقتصادية* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ص89–112.
جمال، قاسم. (2012). التجربة الفلسطينية ما بين الواقع والمأمول في تنمية مستدامة لصندوق الزكاة الفلسطيني. *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية*، 3(2)، 137–150
وكالة معاً الإخبارية. (2011). صندوق الزكاة يصدر تقريره السنوي لعام 2010.
اقتصاد فلسطين. (2016،). صندوق الزكاة أنفق نحو 26 مليون شيقل منذ بداية 2016.
الحياة الجديدة. (2018،). صندوق الزكاة ولجنة زكاة نابلس يوقعان اتفاقية لتنفيذ مشاريع تنموية.
الأونكتاد. (2013). *تقرير مساعدة الشعب الفلسطيني: التطورات الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة*. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، نيويورك وجنيف: الأمم المتحدة.
سالم، وليد (2023) *صِناعتا الحرب والاستحواذ: القدس في حزيران 1967م*. مجلة المقدسية، جامعة القدس. https://dspace.alquds.edu/handle/20.500.12213/9671